

وترتب على كل ما سبق بصفة أخصّ الاعتراض على صحّة القول بالضمير المستتر وجوبا أو الضمير المستكن ولذلك دعا أيوب¹ أولاً ثم بشكل أوضح حماسة عبد اللطيف² إلى اعتبار المضارع المصرف مع ضمير المتكلم المفرد، والمتكلم الجمع والمخاطب المفرد، وفعل الأمر المسند للمخاطب المفرد جملاً موجزة، وفاء منه للشكل اللغوي المنطوق.

- أما المظهر الثاني من مظاهر طعن المحدثين في صحّة تحديد الجملة بمكوناتها فيتمثل في المناداة بوجود جمل غير قائمة على الإسناد. واعتبروا إصرار القدامى على إلحاقها بالنواة الإسنادية عن طريق التقدير دليلاً واضحاً على إفساد نظام العوامل لوصف العربية³.

ب - تصنيفها إلى اسمية وفعلية

ترتبت القضايا التي تتعلق بتصنيف نواة الجملة إلى اسمية وفعلية على طعن المحدثين في أحد مبادئ نظرية العوامل وهو قول القدماء إن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ولذلك وجب تقديم الفعل على الفاعل، فإن تقدم عليه صار مبتدأ. وقد بدأ هذا القول إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وبشكل ما إبراهيم أنيس، وعبد الرحمان أيوب⁴.

1 دراسات نقدية ص 76: نظرية البروز والاستتار.

".... وهكذا اضطر النحاة إلى تقدير فاعل مستتر للفعل اضرب ونضرب".

2 العلامة الإعرابية في الجملة: الجملة الفعلية الموجزة ص 90، 91.

3 انظر إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: ص 142.

عبد الرحمان أيوب: دراسات نقدية ص 129.

حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية ص 79، 97 وتام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص 113.

4 انظر إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص 55.

انظر مهدي المخزومي في النقد العربي نقد وتوجيه ص 44، 45.

انظر إبراهيم أنيس من أسرار اللغة ص 311.